دور الأمم المتحدة في تعزيز (الأمن التعاوني)

م.د حيدر قحطان سعدون
كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين
https://orcid.org/0009-0002-2011-8172
haider.qahtan@nahrainuniv.edu.iq
10.65441/umisa.2025.01110

المُلخص :

يتناول البحث بالدراسة والنقاش موضوع (الأمن التعاوني) من الجانبين النظري والمفاهيمي، فضلاً عن السياق التأريخي لتطور الأشياء، بوصفه يُعَد المرحلة الأحدث والمعاصرة من مراحل التنظيم الدولي الذي مرّ تأريخياً بمرحلتين سابقتين هما نظام توازن القوى ثمّ نظام الأمن الجماعي، وصولاً إلى نظام الأمن التعاوني. مع التفصيل في دور الأمم المتحدة، بالنظر لمكانتها كمنظمة دولية جامعة، وسعيها لتعبئة وتنسيق الجهود الدولية كافة في إطار نظام دولي للأمن التعاوني في مواجهة تحديات مختلفة، تقليدية وغير تقليدية، باتت تهدد سلامة وأمن الأفراد والدول على السواء. مستهدفةً في الغايات النهائية، تحقيق وإنجاز أهداف مشتركة ومُستدامة وذات طابع عالمي.

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة، الأمن الجماعي، الأمن التعاوني، الأمن المُستدام، التنمية المُستدامة.

Misan Journal of Political and International Studies
مجلة ميسان للدراسات السياسية والدولية
ISSN (Print): 3007-620X , ISSN (Online): 3007-6218

المجلد (1) العدد (1) كانون الأول/ديسمبر2025

Vol. (1) No.,(1) December2025

The Role of the United Nations in Enhancing "cooperative Security"

Dr.Hayder Qahtan Saadoon

College of Political Science – University of Nahrain

https://orcid.org/0009-0002-2011-8172

haider.qahtan@nahrainuniv.edu.iq

10.65441/umisa.2025.01110

Abstract:

This study examines and discusses the concept of cooperative security from both theoretical and conceptual perspectives, in addition to exploring the historical context of its development. Cooperative security is regarded as the most recent and contemporary stage of international organization, following two earlier phases: the balance of power system and the collective security system, ultimately leading to the cooperative security framework. The research provides a detailed analysis of the role of the United Nations, given its status as a universal international organization, and its efforts to mobilize and coordinate global initiatives within an international cooperative security system. This system aims to address a wide range of challenges both traditional and non-traditional that threaten the safety and security of individuals and states alike. Ultimately, it aspires to achieve common, sustainable, and globally oriented objectives.

Keywords: United Nations, collective security, cooperative security, sustainable security, sustainable development.

المقدمة :

يُعَد الشعور بـِ "الأمن" من أبرز الاحتياجات الإنسانية وتوفره شرط لازم من شروط الحياة والازدهار، لذا كان تحصيل "الأمن" – ولايزال– مطلب دائم على مستوى الأفراد والمجتمعات والدول. وقديماً كانت الدول تسعى لتأمين بقائها وحماية مواطنيها من خلال السعي الدؤوب لزيادة قوتها وتأكيد مِنعَتِها إما بالاعتماد على نفسها أو بالتحالف مع غيرها من الدول لتحقيق التوازن وردع أي نية عدوانية أو طموح بالهيمنة من قبل دولة أو تحالف دولي مُضاد، وهو المبدأ الذي قامت عليه نظرية توازن القوى في حينها. إلا ان انهيار نظام توازن القوى مع قيام الحرب العالمية الأولى وما خلفته من خسائر بشرية ومادية، فرض على الدول البحث عن صيغة أمنية بديلة لتأمين بقائها، وهو ما تمثّل بقيام نظام الأمن الجماعي برعاية عصبة الأمم (ومن بعدها الأمم المتحدة). على ان نظام الأمن الجماعي الذي تشكل لمواجهة نوع معين من مصادر التهديد (التقليدية) وهو التهديد العسكري، من خلال اتخاذ إجراء جماعي لمحاسبة المُعتدي، لم يعد يَفي بالاحتياجات الأمنية الجديدة التي ترافقت مع زيادة الوعي والقناعة بوجود مصادر أخرى للتهديد لا تقل فتكاً وخطورة عن الحروب العسكرية؛ كالتلوث البيئي وانتشار الأوبئة والفقر والمجاعة، التي باتت تهدد أمن وحياة الآلاف من البشر في مختلف دول العالم. وهو ما أوجب البحث عن صيغة أمنية جديدة أو تطوير نظام الأمن الجماعي ليُغطي مصادر التهديد (التقليدية وغير التقليدية) كافة، من خلال، إقامة نظام دولي للأمن التعاوني برعاية الأمم المتحدة لتعزيز التعاون ما بين جميع الدول الأعضاء استجابةً للمتطلبات الأمنية الجديدة، وهو ما سنتطرق له تفصيلاً في سياق هذه الدراسة.

أهمية البحث : تتمثل أهمية البحث في تسليط الضوء على التطورات والتغيرات المرحلية التي مرّ ويمر بها التنظيم الدولي في سياق تطوره التأريخي من نظام توازن القوى إلى نظام الأمن الجماعي وصولاً إلى نظام الأمن التعاوني.

أهداف البحث : دراسة دور الأمم المتحدة في تعزيز (الأمن التعاوني) ما بين الدول الأعضاء، والتعرف على طبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وأنواع الإجراءات المتخذة، فضلاً عن أبرز التحديات التي تواجهها في سبيل تحقيق أهدافها.

إشكالية البحث : يسعى البحث للإجابة عن السؤال المركزي الآتي : ما طبيعة ومستوى الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز جهود الأمن التعاوني على مستوى دول العالم؟. وسعياً لتقديم إجابة متكاملة وفهماً شاملاً للموضوع، تطرح الدراسة التساؤلات الفرعية التالية :

1. ماذا يُقصد بمفهوم (الأمن التعاوني) ؟.
2. ما الفرق بين نظام الأمن الجماعي ونظام الأمن التعاوني؟.
3. ما هو دور الأمم المتحدة في تعزيز الجهود الدولية لتحقيق الأمن المُستدام؟.
4. ما هو دور الأمم المتحدة في تعزيز الجهود الدولية لتحقيق التنمية المُستدامة؟.

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان الأمم المتحدة تشهد باستمرار تطويراً وتوسيعاً في دورها ووظائفها، وذلك استجابة للمتطلبات الأمنية المُتزايدة (التقليدية وغير التقليدية). وهو ما يمثل بدوره تطويراً في المبدأ الذي قامت عليه الأمم المتحدة ابتداءً في عملها، من مبدأ العمل الجماعي (في ظل نظام الأمن الجماعي) إلى مبدأ العمل التعاوني (في ظل نظام الأمن التعاوني).

منهجية البحث : اعتمدت الدراسة على (المنهج التأريخي– الوصفي) في تتبع السياق التاريخي لتطور الظاهرة (أو الموضوع محل الدراسة) ودراستها كما هي في الواقع من خلال جمع المعلومات والبيانات المرتبطة بها، فضلاً عن الاستعانة بـ (منهج تحليل النظم) الذي يُعَد مفيداً في فهم وتحليل العلاقات والتفاعلات بين مكونات نظام معين (كالنظام الدولي)، وتحليل تأثير التغيرات الطارئة عليه، بالاعتماد على جمع وتحليل البيانات، بهدف توجيه عملية اتخاذ القرار وتحسين الأداء في النظام ككل.

محتويات البحث : يشتمل البحث على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، فضلاً عن، النتائج والتوصيات. أما المباحث فتتوزع على النحو الآتي: المبحث الأول، ويتطرق إلى تطور التنظيم الدولي وانتقاله من مرحلة نظام الأمن الجماعي إلى مرحلة نظام الأمن التعاوني. المبحث الثاني، ويستعرض الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في سياق الجهود المبذولة لتعزيز الأمن المُستدام. أما المبحث الثالث: فيستعرض جهود الأمم المتحدة لتعزيز التنمية المُستدامة.

المبحث الأول :

الإطار المفاهيمي والنظري للأمن التعاوني

ذهبت النظرية الواقعية إلى ان حالة الصراع والحرب هي الحالة السائدة في العلاقات الدولية، وهو ما يجد تفسيره في النزعة العدوانية المتأصلة في النفس البشرية المَيالة بطبيعتها إلى الأنانية والرغبة في التنافس، أما حالة السِلم فما هي إلا مجرد هُدنة مؤقتة تتوسط ما بين حربين. وان الدول تسعى دائماً لزيادة قوتها إما للدفاع عن بقائها (كما تُعَلِّل ذلك الواقعية الدفاعية)؛ في ظلِ نظام دولي فوضوي يُحَتِّم على الدول الاعتماد على النفس (العون الذاتي)، مع غياب سلطة عُليا تمنع استخدام القوة بين أعضائه، أو رغبة من الدول في الهيمنة وتوسيع نفوذها (وفقاً لتعليل الواقعية الهجومية). ونظراً لما تقدم، "يرفض الواقعيون مقولات المثاليين (أنصار المدرسة المثالية) بوجود تناسق في المصالح بين مختلف الدول ويشددون على ان الدول تتضارب مصالحها مِما يدفع إلى دخولها في صراع يقود إلى الحرب" ([1]).

وهنا يتبادر إلى الأذهان تساؤل عن مدى إمكانية تحقيق التعاون ما بين دول يحكمها مبدأ التنافس والصراع، مُدفوعةً بمصالحِها المتضاربة، مُحتكمةً إلى الحرب كَخيار ووسيلة لتحقيق أهدافها.

وفي الواقع، ومع افتراض صحة جميع الأطروحات التي تقدم بها أنصار النظرية الواقعية، على الرغم من ان النظرية الواقعية، كغيرها من النظريات الأخرى التي سعت إلى تفسير العلاقات الدولية، لم تسلم من ملاحظات النقد ودعوات المراجعة، فإن تحقيق التعاون ما بين الدول هو أمر ممكن، بل ان النظام الدولي الفوضوي والمتصارع الذي تُصَورهُ النظرية الواقعية واحتمالية الحرب الدائمة ما بين أعضائه، تلك الحرب التي قد تحدد بقاء أو فناء بعض الدول من أطراف النظام، سيفرض هو ذاته على الدول حتمية اللجوء إلى نوع من التنسيق والتعاون، وتغليب مصلحة عُليا مشتركة تتمثل في المحافظة على أمنها وبقائها على سائر المصالح الوطنية الأخرى المتصارعة، طالما أن الرغبة في البقاء والخوف من الفناء هي رغبة بشرية طبيعية. هذا التصور يجد تطبيقه العملي بقيام نظام الأمن الجماعي ما بين الدول – كبديل عن نظام توازن القوى– الذي أبصر النور في أعقاب الحرب العُظمى، التي عُرِفَت لاحقاً بالحرب العالمية الأولى (للمُدة 1914– 1918)، فما هي طبيعة ذلك النظام؟.

"يقوم مضمون نظام الأمن الجماعي في حقيقته على أساس مبدأ العمل الجماعي لأجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين، وهي فكرة تتكون من شقين أولهما وقائي يتجسد في إجراءات وقائية تمنع وقوع العدوان كما في إيقاف الحرب وعقاب المُعتدي" ([2]). وتأريخياً، تُعَد عصبة الأمم، التي تأسست في أعقاب مؤتمر باريس للسلام عام 1919 الذي أنهى الحرب العالمية الأولى، "أول منظمة عالمية ذات صفة سياسية تسعى لتحقيق السلام بواسطة الحق والأمن الجماعي" ([3]). ومن بعدها انتقلت المهمة إلى وريثتها الأمم المتحدة التي جاء تأسيسها في عام 1945 كأحد أبرز المخرجات التي أفرزتها نتائج الحرب العالمية الثانية (للمُدة 1939– 1945)، ورغبةً من الدول في تفادي مخاطر وويلات الحرب التي حصدت أرواح الآلاف من البشر وأنهكت اقتصاديات الدول المتحاربة، فضلاً عن، محاولة معالجة مكامن الضعف والقصور التي عانت منها عصبة الأمم وأدت بالتالي إلى فشلها في منع قيام حرب عالمية جديدة. وبالعودة إلى ميثاق الأطلنطي عام 1941 الذي أعلنه كل من الرئيس الأمريكي الأسبق (فرنكلين روزفلت) ورئيس وزراء بريطانيا الأسبق (تشرشل)، والذي أسس لاحقاً لقيام الأمم المتحدة، فقد أكد الميثاق على فكرة الأمن الجماعي في المادة الثامنة منه التي نصت على : "(ينبغي على دول العالم

كافة، ولأسباب واقعية ومعنوية، ان تتخلى عن استعمال القوة، ولما كان ضمان استقرار السلم في المستقبل لا يمكن ان يتحقق طالما ظلت القوات الأرضية والجوية والبحرية لبعض الدول أداة لتهديد العالم، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تريان ضرورة نزع السلاح في هذه الدول حتى يتم إرساء نظام للأمن الجماعي ...)" ([4]). وهي الفكرة ذاتها التي تم تثبيتها في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة من خلال الإشارة إلى العمل الجماعي وتضافر الجهود ما بين الأمم والشعوب كافة لتجنيب الأجيال القادمة مآسي الحرب، إذ جاء فيها: "(نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد ... وفي سبيل هذه الغايات اعتزمنا أن نأخذ على أنفسنا بالتسامح وان نعيش معاً في سلام وحسن جوار، وان نضّم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدوليين) ([5]). "على أن الأمم المتحدة ليست معنية بمواضيع السلام والأمن (بمعناها التقليدي) فقط؛ لكنها تؤدي أيضاً دوراً مهماً في القضايا الأخرى الاقتصادية منها والاجتماعية عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعروف بـِ (ECOSOC) (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة)، (...)، فضلاً عن وجود عدد من منظمات الأمم المتحدة المختلفة المنخرطة في القضايا الاجتماعية – الاقتصادية مثل برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ...، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، إذ تتلقى هذه المنظمات تمويلها مباشرة من قبل الأمم المتحدة وأيضاً من تبرعات خيرية. فضلاً عن، وكالات متخصصة عدة هي جزء من نظام الأمم المتحدة لكنها تتمتع بدرجات متفاوتة من الاستقلالية" ([6]). بناءً على ما تقدم، يمكن إجمال أهداف ومقاصد الأمم المتحدة بالآتي ([7]) :

1. حفظ السلم والأمن الدوليين (من خلال تفعيل نظام الأمن الجماعي).
2. تنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة في الحقوق.
3. تحقيق التعاون الدولي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.
4. جعل الأمم المتحدة مرجعاً لتنسيق جهود الدول وتوجيهها لخدمة الغايات المشتركة.

وتأسيساً على ما تقدم، يمكن القول، ان التنظيم الدولي في ظل جهود الأمم المتحدة وأنشطتها متعددة الأبعاد، شَهِدَ تطويراً وتوسيعاً لفكرة الأمن الجماعي من نظام يُراد به حشد الإرادات والجهود الدولية لمواجهة التهديدات العسكرية لبعض الدول ذات النوايا العدوانية، أي حصره في مواجهة تهديدات السلم والأمن الدوليين ذات الطابع العسكري، إلى غايات أوسع استجابة لتعدد مصادر التهديد وتنوعها وخطأ حصرها في التهديدات التقليدية العسكرية فقط، وهذا ما أفرز نظاماً جديداً للِ "أمن التعاوني" يشمل أنشطة الأمن الجماعي التقليدية ويتعداها إلى مجالات أوسع، إي الانتقال من نظام الأمن الجماعي إلى نظام (الأمن التعاوني)، فما هي طبيعة هذا النظام؟.

عرَّف "بول روبنسون" في كتابه (قاموس الأمن الدولي) مفهوم "الأمن التعاوني" على أنه : "نشاط تمارسه الدول بالتعاون فيما بينها في خفض احتمالات الحرب، أو التقليل من الأضرار التي تسببها الحرب فيما لو وقعت، وخلافاً للأمن الجماعي الذي يشمل قيام دول مجتمعة باتخاذ إجراء ضد دولة محددة تهدد الأمن الدولي، فإن الأمن التعاوني غير موجه بالضرورة ضد هدف مخصوص، وإنما ينطوي غالباً على تحسين البيئة التي تعمل الدول ضمنها، من خلال نشاطات مثل نزع السلاح، مراقبة التسلح، تدابير بناء الثقة والأمن، الدبلوماسية الدفاعية ...، التنمية الاقتصادية (والتنمية المُستدامة بمعناها الأشمل)، عمليات السلام، والتصدي لانتشار الأسلحة. وهذه الأمور جميعاً تهدف إلى تعزيز الاستقرار الدولي وتخفيف المشكلات المتصلة بالمأزق الأمني، ما يساعد على حفظ السلام" ([8]). على أن مفهوم الأمن التعاوني هو بحد ذاته مفهوم قابل للتطور بما يتناسب مع مقتضيات العصر الذي تعيشه البشرية وطبيعة التحديات والتهديدات التي تواجهها ودرجة الوعي بها وبطرق الوقاية منها أو مُعالجتها. فالعالم يُصبح، يوماً بعد آخر، أكثر قناعة بأن مصادر تهديد الأمن البشري والدولي على السواء باتت متنوعة ولم تعد تقتصر على مصادر التهديد العسكرية، وان الطرق الفعالة لمواجهتها تستدعي التعاون وتضافر الجهود الدولية كافة؛ إذ لا تستطيع دولة بمفردها مواجهة تهديدات تتعلق مثلاً بالتلوث البيئي والاحتباس الحراري العالمي أو بانتشار الأوبئة والجوائح ونحوها. وبناءً عليه يمكن القول، ان نظام الأمن التعاوني، كأنموذج جديد للتنظيم الدولي المعاصر، ينطوي على تطورين مهمين هما :

1. تطور نظري: وهو تطور يأتي في سياق الدعوات إلى إعادة صياغة المفهوم التقليدي للأمن كونه "أصبح غير مناسب في التعبير عن التهديدات الحقيقية التي تواجه فواعل النظام الدولي، ....، والفكرة العامة لهذا التوجه الجديد في نظرية العلاقات الدولية (من أمثال أنصار النظرية الليبرالية الجديدة، النقدية الجديدة، والمخضرمين من الواقعيين الجدد وغيرهم) هي أن مفهوم الأمن لا بد أن يُوسَّع ليشمل القضايا غير العسكرية، مثل الفقر والمجاعة والتصحر وتغير المناخ وندرة المياه وما إلى ذلك" ([9]).
2. تطور عملي: يتمثل بتوسيع الأنشطة التي يتضمنها نظام الأمن التعاوني (برعاية الأمم المتحدة) قياساً بما كان عليه الحال في ظل نظام الأمن الجماعي. فمنذ "منتصف الثمانينات من القرن العشرين، اقترح "ميخائيل غورباتشوف" – رئيس الاتحاد السوفيتي السابق– نظاماً شاملاً للأمن الدولي يتضمن، فضلاً عن نزع السلاح، الأمن الاقتصادي والبيئي الكونيين، إذ يرى وجوب تعزيز دور الأمم المتحدة كموفر للأمن الكوني" ([10]). هذه الفكرة التي تمّ تبنيها فعلياً في بيان مجلس الأمن في قمته المنعقدة بتأريخ (1992/1/31) ...، ومِما جاء فيه: ((إن غياب الحروب والمنازعات العسكرية بين الدول لا يعني بالضرورة استتباب الأمن والسلام العالميين. فقد أصبحت المصادر غير العسكرية ... تشكل تهديداً فعلياً للسلم والأمن الدوليين، وتلك المصادر تتمثل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية))" ([11]). وهو ما استتبع بالضرورة توسيعاً لدور الأمم المتحدة، من خلال، تبنيها لأنشطة متعددة الأبعاد في ظل نظام للأمن التعاوني يستهدف تحقيق مجموعة من الغايات والأهداف، يمكن حصرها لتسهيل دراستها بهدفين أساسيين هما؛ تحقيق الأمن المُستدام وتحقيق التنمية المُستدامة، وهو ما ستناوله تباعاً في سياق المبحثين القادمين من هذه الدراسة.

المبحث الثاني

جهود الأمم المتحدة في تعزيز الأمن المُستدام

مَثَّلَ المبحث الأول من هذه الدراسة محاولة لتقديم تأصيل نظري لمفهوم الأمن التعاوني مع عرض تأريخي لكيفية ظهور وتطور نظام الأمن التعاوني بوصفه المرحلة الثالثة في التنظيم الدولي اللاحقة لمرحلتين سابقتين هما توازن القوى والأمن الجماعي على التتابع. أما في هذا المبحث فسنتناول أحد الغايات التي تستهدفها الأمم المتحدة من تعزيز الأمن التعاوني ما بين الدول والمتمثلة بتحقيق الأمن المُستدام؛ "وهو مفهوم يجمع ما بين الأمن القومي (المتعلق بسلامة الدولة)، والأمن الإنساني (المتعلق بسلامة الأفراد ضمن الدولة)، والأمن الجماعي (لمجموعة من الدول)" ([12]). كما انه ينطوي على مجموعة من الأبعاد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي لا بد من ضمانها لتحقيق حالة طويلة الأمد من الأمن والاستقرار. هذا فضلاً عن، استعراض إجراءات الأمم المتحدة ضمن هذا الميدان، وهي إجراءات إما أن تكون وقائية سابقة أو علاجية لاحقة لوقوع الضرر، فضلاً عن، تدابير أخرى لتقليل الأضرار فيما لو وقعت. وكما هو مبين في التقسيم الآتي :

1. الإجراءات الوقائية: وتتمثل بالقيام بعمل وقائي سابق لوقوع الضرر سواء كان منشئ هذا الأخير أسباب بشرية كالمنازعات والحروب، أو طبيعية كالكوارث البيئية والطبيعية، أو حتى خليط ما بين الاثنين كالحروب التي تنشأ نتيجة نُدرة أو نضوب بعض المصادر الطبيعية اللازمة للحياة (كحروب المياه وحروب الطاقة) أو التلوث البيئي الناتج عن فاعل بشري. ومن أبرز هذه الإجراءات ما يُعرَف بالدبلوماسية الوقائية؛ وهي كل "عمل يرمي إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها. ويمكن أن يتولى مهام الدبلوماسية الوقائية الأمين العام شخصياً، أو تؤدى عن طريق كبار الموظفين، أو عن طريق الوكالات والبرامج المتخصصة، أو بواسطة مجلس الأمن، أو الجمعية العامة، أو المنظمات الإقليمية بالتعاون مع الأمم المتحدة. ويتطلب أداء مهام الدبلوماسية الوقائية اعتماد الأمم المتحدة لمجموعة من الآليات مثل: بناء الثقة، تقصي الحقائق، ...، النشر الوقائي للقوات الأممية، وإنشاء مناطق منزوعة السلاح في حالات معينة" ([13]). كما يساعد الأمم المتحدة في ذلك (نظام للإنذار المبكر)؛ وهو عبارة عن "شبكة للمعلومات في جميع أنحاء العالم ترصد كل المؤشرات الدالة على حدوث نزاعات .. أو إمكانية وقوعها لكي تبنى فيما بعد على أساسها الإجراءات اللازمة للوقائية من الآثار السلبية التي تنجم عنها. ويضم جهاز الإنذار المبكر؛ مؤسسات الأمم المتحدة (كلجنة حقوق الإنسان، وبقية اللجان المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهيئة تقصي الحقائق)، فضلاً عن، المنظمات العاملة في الحقل الإنساني (كالصليب الأحمر والهلال الأحمر، بالتعاون مع الهيئات

الإقليمية والوطنية، ومنظمتا أطباء بلا حدود وأطباء العالم، ومنظمة العمل الدولية). وتتمثل مهمة هذا الجهاز بمراقبة تطور الأحداث والنزاعات، والإفادة مسبقاً عن الأخطار التي قد تهدد الإنسانية، كالتطهير العرقي أو الاثني، تهجير السكان الكثيف، والإبادة الجماعية" ([14]). يضاف إلى ذلك، مجسات الإنذار المبكر لمراقبة المؤشرات الدالة على فشل الدول في أداء واجباتها تجاه مواطنيها، مَما قد ينشأ عنه حالة من عدم الاستقرار الداخلي وبالشكل الذي يهدد الأمن الوطني لتلك الدول مثلما يُهدد سلامة وحياة مواطنيها. "فمع حلول مطلع القرن الحادي والعشرين انصب اهتمام الخبراء والباحثين على سُبل منع فشل الدول، ومؤشرات "الإنذار المبكر" التي (تتنبأ) بحدوثه، (...)، إذ خَلُصَت تلك الدراسات في غالبيتها إلى ان الجشع وانتشار الظلم يتداخلان من الناحية الفعلية: فمشاعر الاستياء على الصعيد الاجتماعي– الاقتصادي (الاحتياجات)، – فضلاً عن حالة الاستياء السياسي– وخاصة إذا ما تقاطعت وحدود هوية هذه الفئة أو تلك ومظاهرها (كالأصل والعرق والجنس واللون .. إلخ)، يمكن أن تشكل حافزاً للتعبئة. ومع فشل النظام السياسي في الاستجابة ومعالجة الاحتياجات، إما لعدم رغبته أو عدم قدرته، فإن أعمال العنف هي المحصلة التي ستترتب على ذلك عادة" ([15]). وللحَد من تلك الآثار السلبية، تضطلع الأمم المتحدة (بوظيفة حِمائية) تتمثل؛ بابتكار آليات دولية لحماية حقوق الإنسان (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة) وكفالة احترامها من جانب الدول الأعضاء؛ مثل تلقي الشكاوى الخاصة بمخالفات حقوق الإنسان، إيفاد لجان التحقيق، والبحث عن حلول معينة لمنع الانتهاكات أو التخفيف من حدتها" ([16]).

كما تبذل الأمم المتحدة جهودها "لتفعيل مجسات الإنذار المبكر (الخاصة بالكوارث الطبيعية والبيئية) المتمثلة بالمكاتب والمراكز المختصة بالرصد الوقائي وجمع المعلومات في مجال "التنبؤ" بالكوارث الطبيعية والأخطار البيئية والهجرة الجماعية وغيرها، من خلال، البحث عن أسباب تلك الظواهر والمؤشرات التي عادة ما تسبق ظهورها ليتسنى بعد ذلك الوقاية منها والتصدي لها. فقد حثت التجارب العالمية، الأمم المتحدة، على الدعوة إلى تفعيل وتوفير الدعم اللازم للعمل الوقائي (الدولي – الوطني) المشترك، من خلال، تنسيق الجهود ما بين الأجهزة الوطنية والمؤسسات العالمية الفاعلة" ([17])، في هذا المجال. فضلاً عن، "تعزيز آليات التعاون الدولي السريع والفعال، ...، (من خلال دعوة الدول الأعضاء) إلى إتاحة مزيد من الموارد للشبكة العالمية للإنذار المبكرة الخاصة بتفشي الأمراض (والأوبئة) والتصدي لها، التابعة لمنظمة الصحة العالمية، لتمكينها من تنسيق الاستجابة الصادرة عن شراكة دولية عريضة، دعماً لنظم الرقابة والاستجابة الصحية على الصعيد الوطني" ([18]). والجدير ذكره، ان الإجراءات الوقائية تعد الأهم من بين إجراءات الأمم المتحدة الأخرى لكونها الأقل تكلفة "بالنسبة للمجتمع الدولي (إذا ما تمّ مقارنتها) بخيار العمل العسكري، أو الإغاثة الإنسانية الطارئة، أو إعادة البناء بعد أن تضع الحرب أوزارها" ([19]).

2. الإجراءات العلاجية : وهي مجموعة الإجراءات التي تعقب وقوع الضرر وتستهدف معالجته والحَد من تداعياته السلبية. ومن أمثلتها؛ عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التي تتمثل بإرسال قوات دولية لحفظ السلام إلى مناطق وبؤر التوتر والنزاع. ويُشترط في مثل هذه العمليات أن تتم "بموافقة أطراف النزاع كافة من أجل إضفاء طابع الشرعية على تواجد قوات دولية ضمن حدود الدولة. إذ يُعَد مبدأ القبول أحد الخطوط الفاصلة الرئيسة بين فرض السلام (المحدد في الفصل السابع من الميثاق)، وحفظ السلام المسموح به بموجب الفصل السادس من الميثاق" ([20]). كما تتطلب هذه العمليات، وجود "هدنة بين المتحاربين، خاصة في الحروب بين الجيوش التقليدية (النظامية)؛ من أجل تسهيل مرور المساعدات الإنسانية وخروج العالقين من المدنيين بين جبهات القتال، ومعالجة المرضى وحتى إجلاء القتلى. وإذا كانت الهدنة مفتوحة، فإنه يُمكن نشر قوات حفظ السلام للفصل بين القوات المُتحاربة بالاتفاق مع طرفي النزاع ومساعدة المجتمع الدولي (...)، لكن الخاصية الأهم التي يجب توافرها في مثل هذه القوات في هذه الحالة، هي أن تكون عبارة عن وحدات عسكرية قتالية ثقيلة، وتكون مهماتها العسكرية محددة بدقة، وأداة صارمة لإنهاء القتال؛ إذ يُمكن أن تلجأ إلى خوض المعارك مع أي طرف يريد أن يُنهي الهدنة أو الاعتداء على المدنيين أو تهديد مناطق الملاذات الآمنة" ([21]). فضلاً عما تقدم، ورغبة منها في تحسين البيئة التي تعمل الدول ضمنها من خلال العمل على خفض التوترات ومشاعر العدائية بين الأمم والشعوب، وتعزيزاً لتدابير بناء الثقة، "أصدرت الأمم المتحدة تقريرها المعنون (تجاوز الانقسام .. حوار بين الحضارات، (2001)؛ تناول التقرير أنموذجاً للحوار بين الأديان، يقوم على ترسيخ سياسات التوافق الإقليمي، والتفاهم والتعاون، بدلاً من السياسات الوطنية القائمة على المصلحة الذاتية" ([22]).

أما على صعيد الاستجابة لمصادر التهديد غير التقليدية؛ كالتلوث البيئي والكوارث الطبيعية، وانتشار الأوبئة والجوائح، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة على المستوى العالمي. فتتولى الأمم المتحدة "قيادة وتنسيق (النظام الدولي للاستجابة الإنسانية)؛ الذي يضم مجتمع الأنشطة الإنسانية من وكالات ومنظمات غير حكومية، ...، مع نشر خبراء من العاملين في الشؤون الإنسانية لتزويد ضحايا .. الكوارث الطبيعية بكميات كبيرة من الأغذية وغيرها من المواد حيثما وجدوا في العالم وفي أقصر مدة زمنية ممكنة" ([23]). فضلاً عن، الدور الرائد الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة في زيادة التعاون الدولي لجمع وتحليل واستخدام البيانات لأغراض التخطيط السكاني والرعاية الصحية. وإدارة دفة الحكم والإدارة العامة وخلق فرص العمل ومسائل الأجور والدخل واحتياجات الرفاهية الاجتماعية. وكلها مصممة لتمكين الشعوب والحكومات من اتخاذ قرارات مدروسة بقدر أكبر. كما تسعى الأمم المتحدة لقياس التقدم البشري قياساً كمياً ..، مِما يساعد في رسم صورة إحصائية للتنمية البشرية" ([24])، على مستوى دول العالم.

3. إجراءات أخرى : ويُراد بها الإجراءات التي تستهدف التقليل من مستوى الضرر، فيما لو وقع، مع صعوبة تفاديه. وترتبط مثل هذه الإجراءات عادة بالحروب؛ إذ تسعى الأمم المتحدة إلى التقليل من الآثار السلبية المدمرة للحرب عند اندلاعها، لاسيما على مستوى الخسائر البشرية، من خلال، إجراءات ضبط ومراقبة التسلح، وتحريم إنتاج أو بيع أو استخدام بعض أنواع الأسلحة المُحرمة دولياً. هذا فضلاً عن، هدف آخر، يتمثل "ببناء الثقة والتأثير على أفكار الأطراف المتخاصمة حيال نوايا كل منهم. (...)، إذ تساعد – تلك التدابير – على التأكد من ان الاستعدادات العسكرية التي يزعم (أحد الأطراف) انها عديمة الضرر لا تُشكل تهديداً (حقيقياً) لشن أي عدوان (على الطرف الآخر)" ([25]).

المبحث الثالث

جهود الأمم المتحدة في تعزيز التنمية المُستدامة

قامت رؤية الأمم المتحدة على الربط ما بين موضوعي الأمن والتنمية؛ فهي ترى انه لا مجال لتحقيق أحدهما دون ضمان الآخر. هذا ما أكد عليه الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة "كوفي عنان" في تقريره المعنون (نحو مجال أوسع للحرية) والذي نشر عام 2005، ومِما جاء فيه": ((لا سبيل لنا للتمتع بالتنمية دون الأمن، ولا بالأمن دون التنمية، ولن نتمتع بأي منهما من دون احترام حقوق الإنسان))" ([26]). وقد ظلَّ تحقيق التنمية بمفهومها الأشمل، أي التنمية المُستدامة، هدفاً محورياً وأولوية مركزية ضمن الأوليات التي عملت عليها الأمم المتحدة في العقدين اللاحقين. إذ سعت الأمم المتحدة إلى تقديم تعريف واضح للتنمية المُستدامة، كما جاء في "خطة التنمية المُستدامة لعام 2030، التي أطلقتها الأمم المتحدة رسمياً في (1 / كانون الثاني/ 2016)، مُعرفِّة فيها التنمية المُستدامة وأهدافها ... بأنها تنمية اجتماعية واقتصادية وبشرية ((تسد احتياجات الحاضر من دون تعريض قدرة الأجيال المستقبلية على سد حاجاتها الخاصة للخطر)). وربما يكون هذا التعريف أوسع تفسير رسمي للتنمية تمّ إقراره؛ فهو يشمل التنمية الاقتصادية، لكنه يشمل أيضاً – أهدافاً أخرى– من قبيل: الإدماج الاجتماعي، السلام، العدالة والحوكمة الرشيدة، الفرص الوظيفية والحماية الاجتماعية والبيئية، فضلاً عن تقييم ضمني للمستقبل على صعيد القرارات التي تمّ اتخاذها .. بشأن التنمية والاستثمار والاستهلاك" ([27]). وقد عكست هذه الأهداف بِمُجملها، "مجموعة عالمية من الأهداف التي ينبغي لكل الدول تحقيقها – الدول المتدنية والمتوسطة والمرتفعة الدخل– في السنوات الخمس عشر اللاحقة (على إطلاق خطة التنمية وحتى حلول عام 2030). كما جاء الإطار الزمني لأهداف التنمية المُستدامة منسجماً مع الأهداف الإنمائية للألفية (MDG) التي سبقتها، والتي حُدِدَت لعام 2015 عند مطلع الألفية. وهذا –إن دَلَّ على شيء– فهو يعكس حقيقة أن التنمية عملية مستمرة ومتدرجة ولا تكتمل أبداً، وتستلزم جيلاً في الغالب على الأقل لكي تؤتي أُكلها" ([28]).

أما على صعيد أجهزة الأمم المتحدة المعنية بخطط التنمية وطبيعة مهامها، "فقد حدد ميثاق الأمم المتحدة لأجهزتها مجموعة من الأدوار في مجال التنمية تتطلب مستويات (عالية) من التنسيق. فوفقاً لكل من الفصل الرابع والتاسع والعاشر من الميثاق أوكلت إلى الجمعية العامة مسؤولية أساسية في مجالي التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي. فقد برزت الجمعية العامة ... كمحفل عالمي للمناقشة واتخاذ إجراءات عملية بشأن قضايا التنمية التي تؤثر على جميع الدول. بينما يتحمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال الوظائف والسلطات الموكلة إليه بموجب الفصل العاشر من الميثاق، نطاقاً من المسؤوليات في مجال دراسة القضايا المتصلة بالتنمية والمبادرة بعرضها وتنسيقها. أما مجلس الأمن فيمكن له، من

طريق الأحكام الواردة في الفصل السابع، أن يؤثر على مسار التنمية في الدول التي تطبق عليها عقوبات وكذلك في دول مجاورة لها ودول أخرى. فيما تُعَد الأمانة العامة مصدر جوهري للدعم بما في ذلك تقديم المشورة والمساعدة التقنيتين بشأن احتياجات التنمية في ميادين مثل تخطيط التنمية وسياساتها والإحصاءات والطاقة والموارد الطبيعية والإدارة العامة (...). ونظراً لتفرق المسؤوليات بين مختلف الأجهزة، فإن أهمية التنسيق والتماسك تبدو واضحة. إذ تقوم الأمانة العامة، من طريق اللجان الإقليمية، بتعزيز تنسيق البرامج المشتركة بين القطاعات والتعاون التقني لصالح الدول الأعضاء" ([29]). فيما "مثّلت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية إحدى أدوات الإصلاح التابعة للأمم المتحدة التي أسستها الأمانة العامة في عام 1997، من أجل تحسين فعالية عمل الأمم المتحدة الإنمائي على مستوى الدولة، وذلك من خلال جمع منظمة العمل الدولية مع الوكالات التشغيلية الأخرى العاملة كافة التي تُعنى بالتنمية. إذ تطور مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية سياسات وإجراءات تسمح لمنظومة الأمم المتحدة بالعمل معاً وتحليل مشاكل الدولة، ووضع خطط إستراتيجيات الدعم، وتطبيق البرامج والإشراف على النتائج" ([30]).

والجدير ذكره، أن خطط التنمية الموضوعة من قبل الأمم المتحدة أصبحت في الوقت الحاضر أكثر إلحاحاً وإلزاماً من أي زمنٍ مضى؛ وذلك بالنظر للمرحلة المفصلية (الانتقالية) التي يشهدها العالم اليوم، والمتمثلة بدخول الأسواق التجارية، المحلية منها والعالمية، إلى العصر الرقمي، وتفاوت تلك الأسواق من حيث قدرتها على التكيف والاستجابة لمتطلبات العصر الجديد. إذ تُشير إحدى الدراسات، ان الأسواق والمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة والتي تشتغل بنماذج أعمال تقليدية في طريقها إلى النهاية. ويأتي ذلك مع غياب الإمكانات المالية اللازمة لإنجاز التحول الرقمي المطلوب، فضلاً عن، غياب سياسات ورؤى ومشاريع واضحة وفعالة (لبعض الدول) لحماية المؤسسات الوطنية من "تغوّل" المؤسسات العالمية. فمن المُرجَّح، ان تقضي المؤسسات الكُبرى (ذات نماذج الأعمال الحديثة) على عشرات الآلاف من المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهو ما سينتج عنه تشرد عشرات الملايين من العاملين مع أسرهم، وستكون الفاتورة الاجتماعية للتنمية الحديثة باهضة جداً" ([31]). وهو ما يتطلب من الأمم المتحدة، بالتعاون مع حكومات الدول المعنية، بذل المزيد من الجهود لمعالجة الآثار الجانبية للتنمية الحديثة (في عصر الرقمنة) والتهيؤ لما قد يصاحبها، لاسيما في مراحلها الانتقالية الأولى، من مظاهر بطالة من المرجح أن تصيب الفئات المتدنية وحتى متوسطة الدخل من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. مع إمكانية شيوع مظاهر من الفوضى والعنف في بعض الحالات، وهو ما يجد تفسيره في ظاهرة (النوستولوجيا Nostaigia)، بكل ما تعنيه تلك الظاهرة من؛ "التوق غير المسبوق للماضي أو محاولة استعادة حال سابق يتعذر استرداده نتيجة لعدم قدرة الذات الفردية ولا الجماعية على التكيف مع المستجدات والمتغيرات (في العصر الرقمي) مِما يجعل "النوستولوجيا" نوعاً من الاغتراب عن العصر ومستجداته وشكلاً من أشكال الحنين (السلبي) إلى الماضي، ....، وهي سياسياً إشارة إلى العجز عن التكيف مع مستجدات العصر وعدم استيعابها من ناحية ورفض هذه المستجدات من ناحية أخرى مع الاقتناع بأن هذا الرفض لن يؤدي إلى نتيجة إيجابية من حيث التوقعات. وهنا قد يدخل العنف في الموضوع –وهو ما قامت عليه شواهد تأريخية سابقة–، كما حصل في بداية الثورة الصناعية في انجلترا وأوروبا الغربية إذ عبّر العمال من الذين شردتهم الآلة عن غضبهم عليها بتدميرها بسلوك عدواني عنيف" ([32]).

ومن التحديات الأخرى التي تواجه الأمم المتحدة في سعيها لتعزيز أركان نظام دولي للأمن التعاوني، يستهدف تعزيز الجهود الدولية في سبيل تحقيق الأمن المُستدام والتنمية المُستدامة، هي مشكلة غياب الإرادة السياسية لدى بعض الدول في بعض الحالات؛ نتيجة تعارض مصالحها الذاتية مع أهداف وغايات الأمم المتحدة؛ مثال ذلك استخدام حق النقض (الفيتو) الذي قد يعرقل قيام الأمم المتحدة لبعض مهامها في التدخل الإنساني العاجل، فضلاً عن، مشكلة ضعف التمويل. وفي سبيل مواجهة مثل تلك التحديات، تمّ تقديم بعض المقترحات لمساعدة الأمم المتحدة على تحسين أدائها، نذكر منها الآتي :

1. "ترشيد استخدام حق النقض (الفيتو)، من خلال، تحريم استخدامه في حالات الإبادة الجماعية أو جرائم ضدّ الإنسانية، أو للحيلولة دون وقف إطلاق النار في النزاعات المسلحة، وهذا كان مضمون الاقتراح المصري" ([33]).

2. أما على مستوى ضعف التمويل، فتمّ تقديم مجموعة من المقترحات، من أهمها ([34]) :

أ. تحميل فائدة على مبالغ الاشتراكات المقررة التي لا تدفع في حينها.

ب. إنشاء صندوق احتياطات مؤقت لحفظ السلام.

ت. إنشاء صندوق دائم للأغراض الإنسانية ليُستخدم في الحالات الإنسانية الطارئة.

ث. فرض ضريبة على مبيعات الأسلحة التي يمكن أن تكون لها صلة بحفظ سجل للأسلحة من جانب الأمم المتحدة، .. وغيرها من المقترحات.

الخاتمة :

يواجه العالم في الوقت الحاضر تحديات وتهديدات مختلفة، بعضها تقليدي كالحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية أو الدولية. والبعض الآخر غير تقليدي؛ كالتلوث البيئي والتغير المناخي، تفشي الأمراض وانتشار الأوبئة، ارتفاع معدات الفقر والبطالة، سوء ونقص التغذية وتفاقم خطر المجاعة في عددٍ من دول العالم. وبحسب التقديرات، فإن الفشل في مواجهة تلك المخاطر سيضع دول العالم أجمع أمام واقع صعب ومُظلم، لا تقتصر تداعياته وآثاره السلبية على الجيل الحالي من البشرية وإنما تمتد لتشمل الأجيال المُقبِلة أيضا. الأمر الذي يتطلب معه، التعاون وتضافر الجهود الدولية كافة في سبيل إنجاز أمن وتنمية مُستَدامَين في ظل نظام دولي للأمن التعاوني، برعاية وتنسيق الأمم المتحدة، ليكون بمثابة "طوق النجاة" للجيل الحالي من البشرية ولأجيال المُستقبل.

الاستنتاجات :

استطاعت الأمم المتحدة، ومن خلال، ما تتخذه من إجراءات (وقائية، وعلاجية، وتنموية وغيرها)، الاضطلاع بدور رائد في تعزيز وتنسيق جهود الأمن التعاوني ما بين الدول المختلفة، وبالشكل الذي حقق استجابة "أولية" للمتطلبات الأمنية (التقليدية وغير التقليدية) على مستوى دول العالم. على الرغم من، صعوبة المهمة وما قد يعترضها من عوائق وتحديات، وضرورة مضاعفة العمل وبذل المزيد من الجهود للوصول إلى أفضل النتائج.

التوصيات :

إيلاء موضوع (الأمن التعاوني) المزيد من الاهتمام على المستوى البحثي والأكاديمي. فضلاً عن، إمكانية عقد ندوات ومحاضرات تثقيفية؛ للتوعية بأهمية موضوع (الأمن التعاوني) وما ينطوي عليه من أبعاد مختلفة.

Footnotes:

1. Saad Haqi Tawfiq, “International Relations,” (Baghdad: Adnan Library for Printing, Publishing and Distribution, 2017), p. 183.

2. Khaled Ghaleb Matar Al-Tamimi, “The Collective Security System in Light of the Security Council Experience in Iraq,” (Jordan: Dar Al-Manahj for Publishing and Distribution, 2014), p. 19.

3 Mukhallad Obaid Al-Mobaideen, “The European Union as a Distinctive Regional Phenomenon” (Amman: Academics for Publishing and Distribution, 2012), p. 12.

4 Nabil Abdul Rahman Hayawi, “The Charter of the United Nations and the Statute of the International Court of Justice,” 2nd ed. (Baghdad: Legal Library, 2006), p. 5.

5.The same source, p. 9.

6.Juanita Elias, Peter Such, “Fundamentals of International Relations,” translated by Muhyiddin Hamidi, (Damascus: Dar Al-Farqad, 2016), p. 118.

7.Saddam Marir Al-Jumaili, “The Struggle of the Major Powers to Hegemony Over the World Order” (Beirut: Dar Al-Manhal Al-Lubnani, 2016), p. 141.

[8]8.Paul Robinson, Dictionary of International Security (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2009), pp. 75-76.

[9] Amer Misbah, "Theories of Strategic and Security Analysis of International Relations" (Cairo: Dar Al-Kitab Al-Hadith, 2010), p. 12.

[10] 10.Amer Misbah, "International Relations Theory... Major Theoretical Dialogues" (Cairo: Dar Al-Kitab Al-Hadith, 2008), p. 275.

[11] 11.Fatiha Laitim, "Towards Reforming the United Nations Organization for the Maintenance of International Peace and Security," (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2011), p. 79.

[12] Graeme Hird (et al.), "Great Powers and Strategic Stability in the Twenty-First Century: Competing Visions of World Order" (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2013), p. 148.

[13] Haider Qahtan Saadoun, "The Role of the United Nations in Maintaining Human Security," unpublished doctoral dissertation, College of Political Science, University of Baghdad, 2020, p. 93.

14.The same source, pp. 94-95.

[15] Graeme Hird (et al.), op. cit., pp. 130-131.

[16] 16.Muhammad Yaqoub Abdul Rahman, "Humanitarian Intervention in International Relations" (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2004), p. 65.

[17] Haidar Qahtan Saadoun, previously mentioned source, p. 121.

[18] Report of the Secretary-General of the United Nations, entitled: "In larger freedom: towards development, security and human rights for all (A/59/2005)", United Nations General Assembly, (21 March 2005), p. 29.

19.Report of the United Nations Panel on Peace Operations A/55/305, General Assembly/Security Council, (21 August 2000), p. 7.

20.Saad Haqi Tawfiq, previously mentioned source, p. 494.

21.Amer Misbah, "Theories of Strategic and Security Analysis of International Relations," previously cited source, p. 108.

[22] 22.Abdel Fattah Madi, "What is the role of the global system in spreading hatred of the West?", International Politics Magazine, (Cairo: Al-Ahram Foundation for Political and Strategic Studies, Issue (199), (January/2015)), p.

[23] Report of the Secretary-General of the United Nations, entitled "In larger freedom: towards development, security and human rights for all (A/59/2005)", op. cit., pp. 68-69.

[24] Report entitled "Development and International Economic Cooperation: A Development Agenda (A/48/935)", General Assembly, United Nations, 1994, pp. 33-34.

[25] Saad Haqi Tawfiq, previously mentioned source, p. 421.

[26] .Wolfgang Amadeus, Mark Probst, "Human Security: The Role of the Private Sector in Enhancing Individual Security," Emirates Lecture Series (128), (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2009), p.

[27] 27.Gary Melanti, "Peace and Development," a study published in Armaments, Disarmament, and International Security - Yearbook 2017, translated by Omar Saeed Al-Ayyoubi and Amin Saeed Al-Ayyoubi, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2018), p. 267.

28.The same source, pp. 267-268.

[29] Report of the Secretary-General entitled: "Development and international economic cooperation: an agenda for development (A/48/935))", General Assembly, United Nations, 1994, pp. 29-30.

[30] Haidar Qahtan Saadoun, previously mentioned source, p. 133.

[31]Idriss Ouhlal, "The Big Bang: The Age of Endings," (Nowhere: International Academies Group (IAG), 2021), pp. 109-112.

[32] Abdul-Ridha Hussein Al-Taan (et al.), "Introduction to Modern and Contemporary Western Political Thought (Part Two)," (Iraq: Ministry of Higher Education and Scientific Research, no year), pp. 246-247.

[33] Haidar Qahtan Saadoun, previously mentioned source, p. 172.

[34] Report of the Secretary-General entitled: "An Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking and Peacekeeping (A/47/277))", General Assembly, United Nations, 1992, pp. 25-26.

Reference list:

1. Idriss Ouhlal, "The Big Bang... The Age of Ends," (Nowhere: International Academies Group (IAG), 2021).
2. Paul Robinson, "A Dictionary of International Security," (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2009).
3. Report of the Secretary-General entitled: "Development and International Economic Cooperation: An Agenda for Development (A/48/935))", General Assembly, United Nations, 1994.
4. Report of the Secretary-General entitled: "An Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking and Peacekeeping (A/47/277))", General Assembly, United Nations, 1992.
5. Report of the Secretary-General of the United Nations, entitled: "In larger freedom: towards development, security and human rights for all (A/59/2005)", United Nations General Assembly, (21 March 2005).
6. Report entitled: "Development and international economic cooperation: the development agenda" (A/48/935), General Assembly, United Nations, 1994.
7. Report of the United Nations Panel on Peace Operations, A/55/305, General Assembly/Security Council, (21 August 2000).
8. Graeme Hird (et al.), "Great Powers and Strategic Stability in the Twenty-First Century: Competing Visions of World Order" (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2013).
9. Juanita Elias, Peter Such, "Fundamentals of International Relations," translated by Mohieddine Hamidi (Damascus: Dar Al-Farqad, 2016).
10. Haider Qahtan Saadoun, "The Role of the United Nations in Maintaining Human Security," unpublished doctoral dissertation, College of Political Science, University of Baghdad, 2020.

11. Khaled Ghaleb Matar Al-Tamimi, "The Collective Security System in Light of the UN Security Council Experience in Iraq," (Jordan: Dar Al-Manahj for Publishing and Distribution, 2014).

12. Saad Haqi Tawfiq, "International Relations," (Baghdad: Adnan Library for Printing, Publishing, and Distribution, 2017).

13. Saddam Marir al-Jumaili, "The Struggle of the Major Powers to Hegemonize the World Order," (Beirut: Dar al-Manhal al-Lubnani, 2016).

14. Amer Misbah, "Theories of Strategic and Security Analysis of International Relations," (Cairo: Dar al-Kitab al-Hadith, 2010).

15. Amer Misbah, "International Relations Theory... Major Theoretical Dialogues" (Cairo: Dar Al-Kitab Al-Hadith, 2008).

16. Abdul-Ridha Hussein Al-Ta'an (et al.), "Introduction to Modern and Contemporary Western Political Thought (Part Two)" (Iraq: Ministry of Higher Education and Scientific Research, no date).

17. Abdel Fattah Madi, "What Role Does the Global System Play in Spreading Hatred of the West?", International Politics Magazine (Cairo: Al-Ahram Foundation for Political and Strategic Studies, Issue (199), January 2015).

18. Gary Milanti, "Peace and Development," a study published in the book (Armaments, Disarmament, and International Security - Yearbook 2017), translated by Omar Saeed Al-Ayubi and Amin Saeed Al-Ayubi, (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2018).

19. Fatiha Laitim, "Towards Reforming the United Nations Organization for the Maintenance of International Peace and Security," (Beirut: Center for Arab Unity Studies, 2011).

20. Muhammad Yaqub Abdul Rahman, "Humanitarian Intervention in International Relations," (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2004).

21. Mukhallad Obaid Al-Mubaideen, "The European Union as a Distinctive Regional Phenomenon" (Amman: Academics for Publishing and Distribution, 2012).

22. Nabil Abdul Rahman Hayawi, "The Charter of the United Nations and the Statute of the International Court of Justice", 2nd ed. (Baghdad: Legal Library, 2006).

23. Wolfgang Amadeus, Mark Probst, "Human Security: The Role of the Private Sector in Enhancing Individual Security," Emirates Lecture Series (128), (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2009).